

حكم

هيئة كبار العلماء

في كتاب الاسلام واصول الحكم

وحكم

مجلس تأديب القضاة الشرعيين في وزارة الحقاينة
بفصل مؤلفه من القضاء الشرعي

قال الله تعالى :

« وَأَنْ أَحْكَمَ بِهِمْ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرْتُمْ
أَنْ يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْكَ . فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمَ أَنَّ
يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ . وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ
لَفَاسِقُونَ »

سورة المائدة : الآية ٥٢

« يوزع مجاناً من »

المطبعة السلفية - ومكتبتها

بشارع خيرت رقم ٤٠ بالقاهرة * تليفون ١٥ - ٧٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين * وصلى الله على علم الهدى ، ومرشد
الورى : سيدنا محمد الداعي الى ما فيه سعادة الدنيا ، والفوز في
الآخرة * وسلم تسليما كثيرا

وبعد فقد صدر في مصر كتاب عنوانه « الاسلام وأصول
الحكم » للشيخ علي عبد الرازق خرج فيه على الاصول التي سُمِّيَ بها
علما شرعيا ، وكان بها أهلا للفتيا والقضاء

ولما تحقق ذلك لهيئة كبار العلماء في الجامع الازهر الشريف
ناقشته وحكمت بالاجماع يوم ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ باخراجه من
زمره العلماء ، ووضعت في ذلك المذكرة التالية

وفي يوم ٢٩ صفر سنة ١٣٤٤ انعقد مجلس تأديب القضاة
الشرعيين بوزارة الحفانية ووضع قرارا يقضي بفصل مؤلف هذا
الكتاب من القضاء الشرعي

والى القراء نص مذكرة هيئة كبار العلماء وحكم مجلس التأديب

المذكرة

هيئة كبار العلماء المجتمعة بصفة تأديبيه بمقتضى المادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ فى دار الادارة العامة للمعاهد الدينية يوم الاربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ (١٢ اغسطس ١٩٢٥) برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد أبى الفضل شيخ الجامع الازهر ، وحضور أربعة وعشرين من هيئة كبار العلماء وهم حضرات أصحاب الفضيلة الاساتذة :

الشيخ محمد حسنين والشيخ دسوقى العربى والشيخ احمد نصر والشيخ محمد بنخيت والشيخ محمد شاكر والشيخ محمد احمد الطوخى والشيخ ابراهيم الحديدى والشيخ محمد النجدى والشيخ عبد المعطى الشمرشيمى والشيخ يونس موسى العطاوى والشيخ عبد الرحمن قراعه والشيخ عبد الغنى محمود والشيخ محمد ابراهيم السمالوطى والشيخ يوسف نصر الدجوى والشيخ ابراهيم بصيلة والشيخ محمد الاحمدى الطواهري والشيخ مصطفى الهياوى والشيخ يوسف شاذى الشبراخيمى والشيخ محمد سبيع الذهبى والشيخ محمد حموده والشيخ احمد الدلبشاني والشيخ حسين والى والشيخ محمد الخلبى والشيخ سيد على المرصفي نظرت فى التهم الموجهة الى الشيخ على عبد الرازق أحد علماء الجامع لاهر وانفاضى الشرعى بحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية

التي تضمنها كتابه «الاسلام وأصول الحكم»، وأعلنت له في يوم
الاربعاء ٨ المحرم سنة ١٣٤٤ (٢٩ يولييه ١٩٢٥)

وقد قام بعمل السكرتارية لهذه الهيئة محمد قدرى افندي رئيس
اقلام السكرتارية العامة لمجلس الازهر الاعلى والمعاهد الدينية وعلي
احمد عزت افندي الكاتب الاول للجامع الازهر والمنتدب بالادارة
العامة للمعاهد الدينية

الوقائع

نشر باسم الشيخ على عبدالرازق أحد علماء الجامع الازهر والقاضى
الشرعى بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية الكتاب المسمى «الاسلام
وأصول الحكم»، فقدمت الى مشيخة الجامع الازهر عرائض وقع عليها
جم غفير من العلماء في تواريخ ٢٣ ذى القعدة وأول و ٨ ذى الحجة سنة
١٣٤٣ (١٥ و ٢٣ و ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٥) وقد تضمنت ان الكتاب
المذكور يحوى أموراً مخالفة للدين ولنصوص القرآن الكريم والسنة
النبوية واجماع الامة . منها :

١ - جعل الشريعة الاسلامية شريعة روحية محضة لاعلاقة لها
بلحكم والتنفيذ في أمور الدنيا

٢ - وان الدين لا يمنع من ان جهاد النبي ﷺ كان في سبيل الملك
لا في سبيل الدين ولا لا بلاغ الدعوة الى العالمين

٣ - وان نظام الحكم في عهد النبي ﷺ كان موضوع غموض

أو إيهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة

٤ - وإن مهمة النبي ﷺ كانت بلاغاً للشريعة مجرداً عن الحكم والتنفيذ

٥ - وإنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام ، وعلى أنه لا بد للإمامة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا

٦ - وإنكار أن القضاء وظيفة شرعية

٧ - وإن حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده رضى

الله عنهم كانت لادينية

وقد حضره صاحب الفضيلة الاستاذ الأكبر الشيخ محمد أبي الفضيل شيخ الجامع الأزهر بناء على ذلك اجتماع هيئة كبار العلماء بصفة تأديبية في يوم الأربعاء ١٥ المحرم سنة ١٣٤٤ (٥ اغسطس سنة ١٩٢٥) الساعة العاشرة صباحاً في دار الإدارة العامة للمعاهد الدينية وأعلن ذلك للشيخ علي عبد الرازق في يوم الأربعاء ٨ المحرم سنة ١٣٤٤ (٢٩ يولييه سنة ١٩٢٥) وكان الحضور أمام الهيئة المذكورة في التارخ والمكان المذكورين

وفي التارخ المذكور اجتمعت الهيئة برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الأكبر للشيخ محمد أبي الفضل شيخ الجامع الأزهر وحضور ثلاثة وعشرين عالماً من هيئة كبار العلماء « ومع المذكورة أسماؤهم أولاً علماء فضيلة الاستاذ للشيخ دسوقي المريني » ولم يحضر الشيخ علي عبد الرازق وإنما أرسل خطاباً مؤرخاً في ٤ المحرم سنة ١٣٤٤ يطالب فيه إعطاء

فرصة طويلة تكفي لاعداد ما يلزم المناقشة . وقد عرض الخطاب على الهيئة في هذه الجلسة فقررت تأجيل النظر في الموضوع الى يوم الاربعاء ٢٣ المحرم سنة ١٣٤٤ (١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥) الساعة العاشرة صباحا في دار الادارة العامة للمعاهد الدينية وأعلن ذلك للشيخ علي عبدالرازق في يوم الاربعاء ١٥ المحرم سنة ١٣٤٤ (٥ اغسطس سنة ١٩٢٥)

وفي التاريخ المذكور اجتمعت الهيئة برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد أبي الفضل شيخ الجامع الازهر وحضور أربعة وعشرين عالما من هيئة كبار العلماء (وعم المذكورة أسماؤهم أولا) وقد حضر الشيخ علي عبد الرزاق أمام هذه الهيئة وسئل عن كتابه « الاسلام وأصول الحكم » المشار اليه فاعترف بصدوره منه ثم تليت عليه التهم الموجهة اليه وما أخذها من كتابه . وقبل اجابته عنها وجه دفعا فرعيا وهو أنه لا يعتبر نفسه أمام هيئة تأديبية وطلب ألا تعتبر الهيئة حضوره أمامها اعترافا منه بأن لها حقا قانونيا

فبعد المداولة القانونية في هذا الدفع قررت الهيئة رفضه اعتمادا على انها انما تنفذ حقا خوفا إياه القانون وهي للمادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ سنة ١٩١١

ثم دعى الشيخ علي عبد الرزاق أمام هذه الهيئة فأعلن له حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الرئيس رفض دفعه طبقا للمادة المذكورة . فطلب الشيخ علي عبد الرزاق أن تسمع له الهيئة مذكرة

اعدها للدفاع عن التهم الموجهة اليه . فأذن له حضرة صاحب الفضيلة
الاستاذ الاكبر الرئيس أن يطلوها فتلاها . وبعد الفراغ من تلاوتها
وتوقيعه على كل ورقة منها أخذت منه وحفظت في اضمامة الجلسة ثم
انصرف

﴿ هيئة كبار العلماء ﴾

بعد الاطلاع على كتاب « الاسلام وأصول الحكم » المطبوع في
مطبعة مصر الطبعة الاولى سنة ١٣٤٣ هـ الموافقة سنة ١٩٢٥ م السابق .
الذكر ، والعلم بما تضمنه من الامور المخالفة للدين ولنصوص القرآن
الكريم والسنة النبوية واجماع الامة ، وسماع ما جاء في مذكرة دفاع
الشيخ على عبد الرازق عن التهم الموجهة اليه ،
وبعد الاطلاع على المادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع
الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وعلى
المادة الرابعة من هذا القانون ،
وبعد المداولة القانونية :

— ١ —

من حيث أن الشيخ عليا جعل الشريعة الاسلامية شريعة
روحية محضة لاعلاقة لها بالحكم والتنفيذ في امور الدنيا فقد قال في
ص ٧٨ و ٧٩ « والدنيا من أولها لا آخرها وجميع ما فيها من أغراض
وغايات أهون عند الله من أن يقيم على تدبيرها غير ما ركب فيها من
عقول وحيانا من عواطف وشهوات وعلمنا من اسماء ومسميات هي

أهون عند الله تعالى من أن يبعث لها رسولا وأهون عند رسل الله تعالى من أن يشغلوا بها وينصبوا لتديرها ،

وقال في ص ٨٥ « ان كل ما جاء به الاسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات قائمها هو شرع ديني خالص لله تعالى ولمصلحة البشر الدينية لا غير . وسيان بعد ذلك أن تتضع لنا تلك المصالح الدينية أم تخفى علينا ، وسيان أن يكون منها للبشر مصلحة مدنية أم لا ، فذلك مالا ينظر الشرع السماوي اليه ولا ينظر اليه الرسول ،

الدين الاسلامي باجماع المسلمين ما جاء به النبي ﷺ من عقائد وعبادات ومعاملات لا صلاح أمور الدنيا والآخرة

وان كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ كلاهما مشتمل على أحكام كثيرة في امور الدنيا وأحكام كثيرة في امور الآخرة والشيخ علي في ص ٧٨ و ٧٩ يزعم أن امور الدنيا قد تركها الله ورسوله ﷺ تتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم وفي ص ٨٥ زعم أن ما جاء به الاسلام إنما هو للمصلحة الآخوية لا غير وأما المصلحة المدنية أو المصلحة الدنيوية فذلك مما لا ينظر الشرع السماوي اليه ولا ينظر اليه الرسول

وواضح من كلامه أن الشريعة الاسلامية عنده شريعة روحية محضة جاءت لتنظيم العلاقة بين الانسان وربه فقط ، أما ما بين الانسان من المعاملات الدنيوية وتدير الشئون العامة فلا شأن للشريعة به وليس من مقاصدها

وهل في استطاعة الشيخ على أن يشطر الدين الاسلامي شطرين،
ويبقي منه شطر الاحكام المتعلقة بامور الدنيا ويضرب بآيات الكتاب
العزیز وسنة رسوله ﷺ عرض الحائط !

وقد قال الشيخ على في دفاعه انه لم يقل ذلك مطلقا لا في الكتاب
ولا في غير الكتاب ولا قال قولا يشبهه أو يدانيه ...
وقد علمت ان ذلك واضح من كلامه الذي نقلناه لك . وقد ذكر
مثله في مذكرة دفاعه

وقال في دفاعه أيضا « ان النبي ﷺ قد جاء بقواعد وآداب
وشرائع عامة وكان فيها ما يمس - الى حد كبير - أكثر مظاهر الحياة
في الامم فكان فيها بعض أنظمة للعقوبات والجيش والجهاد والبيع
والمداينة والرهن وآداب الجلوس والمشي والحديث الخ ص ٨٤ »
غير انه قال عقب ذلك ص ٨٤ أيضا « ولكنك اذا تأملت وجدت
ان كل مائتة الاسلام وأخذ به النبي المسلمون من أنظمة وقواعد
وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم ... الى آخره »
فآخر كلامه في الصفحة المذكورة يهدم دفاعه ولا ينفعه ركونه الى
حديث « لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة لما تمسك الكافر
منها بشربة ماء » وحديث « انتم اعلم بامور دنياكم » لان الحديث الاول
ضعيف لا يصح حجة . وهو على فرض صحته وارد في معرض التزهيد
في الدنيا وعدم الافراط في طلبها . وليس معناه كما يزعم الشيخ علي

أن يترك الناس فوضى تتحكم فيهم العواطف والشهوات ليس لهم حدود يقفون عندها ولا معالم ينتهون اليها .

ولو لم يكن معناه كما ذكرنا لخدم آيات الاحكام المتعلقة بامور الدنيا وصادم آيات كثيرة كقوله تعالى « واجتنب فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » وقوله تعالى « قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة » وقوله تعالى « يا أيها الذين امنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تمتدوا »

ولان الحديث الثاني وارد في تاير النخل وتلقيحه ويجرى فيما يشبه ذلك من شؤون الزراعة وغيرها من الامور التي لم تجب الشريعة بتعليمها وانما تجب لبيان أحكامها من حل وحرمة وصحة وفساد ونحو ذلك . يعلم ذلك من له صلة بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

وهل يجزىء الشيخ علي أن يسلم الاحكام المتعلقة بامور الدنيا من الدين ويترك الناس لاهوائهم ويقول « ان ذلك من الاغراض الدنيوية التي انكر النبي ﷺ ان يكون له فيها حكم وتدير » ويدعي على النبي ﷺ هذه الدعوى !

وهل يرى الشيخ علي ان تدير أمور الدنيا وسياسة الناس أهون عند الله من مشية يقول الله في شأنها : « ولا تمس في الارض مراحا » وأهون عند الله من شيء من المال يقول الله في شأنه : « ولا تؤثوا السفهاء أموالكم » ويقول أيضا : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك »

ولا تبسطها كل البسط . وأهون عند الله من صاع شعير أو رطل
 بلح يقول الله في شأنهما « أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين
 وزنوا بالقسطاس المستقيم » !

وماذا يعمل الشيخ علي في مثل قوله تعالى « انا أنزلنا اليك الكتاب
 بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » . وقوله تعالى « وأن احكم بينهم
 بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » . وقوله تعالى : « ان الله يأمركم أن
 تؤثروا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »
 وقوله تعالى « لانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن
 تراض منكم » . وقوله تعالى في شأن الزوجين : « وان خفتم شقاق
 بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق
 الله بينهما » . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير
 بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » ؛

وماذا يعمل الشيخ علي في مثل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما
 أن ابنة النضر أخت الربيع لطمت جارية فكسرت سننها فاختمصوا
 الى النبي ﷺ فامر بالقصاص . فقالت ام الربيع يا رسول الله انتقص
 من فلانة لا والله . فقال : سبحان الله يا أم الربيع كتاب الله القصاص .
 ومثل ما رواه البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما
 انه قال : قضى رسول الله ﷺ بالشعبة في كل مالم يقسم فاذا وقعت
 الحدود وصرفت الطرق فلا شعبة . وما رواه ايضا عن أبي هريرة رضي
 الله عنه انه قال قضى النبي ﷺ اذا تشاجروا في الطريق بسبعة أذرع ،

وما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه. وما رواه أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قضى يمين وشاهد

— ٢ —

ومن حيث أنه زعم أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي ﷺ كان في سبيل الملك ، لا في سبيل الدين ، ولا لا بلاغ الدعوة إلى العالمين فقد قال في ص ٥٢ « وظاهر أول وهلة أن الجهاد لا يكون لجرد الدعوة إلى الدين ، ولا لحمل الناس على الإيمان بالله ورسوله » ثم قال في ص ٥٣ « وإذا كان ﷺ قد لجأ إلى القوة والرهبة فذلك لا يكون في سبيل الدعوة إلى الدين ، وأبلاغ رسالته إلى العالمين ؛ وما يكون لنا أن نفهم إلا أنه كان في سبيل الملك » فالشيخ علي في كلامه هذا يقطع بأن جهاد النبي ﷺ كان في سبيل الملك ، لا في سبيل الدين ، ولا لا بلاغ الدعوة إلى العالمين وفي كلامه الذي سذكروه يزعم أن الدين لا يمنع من أن جهاده ﷺ كان في سبيل الملك

فقد قال في ص ٥٤ « قلنا إن الجهاد كانت آية من آيات الدولة الإسلامية ، ومثالا من أمثلة لشؤون الملكية . واليك مثالا آخر : كان في زمن النبي ﷺ عمل كبير متعلق بالشؤون المالية من حيث الإيرادات والمصروفات ومن حيث جمع المال من جهاته العائدة - الزكاة والجزية والغنائم الخ - ومن حيث توزيع ذلك كله بين مصارفه ، وكان له ﷺ

سماعة وجباة يتولون ذلك له : ولا شك أن تدير المال عمل ملكي ،
بل هو من أم مقومات الحكومات ،

ثم قال في ص ٥٥ « اذا ترجع عند بعض الناظرين اعتبار تلك
الامثلة واطمان الى الحكم بانه عليه السلام كان رسولا وملكافسوف يعترضه
حينئذ بحث آخر جدير بالتفكير ، فهل كانت تأسيسه عليه السلام للمملكة
الاسلامية وتصرفه في ذلك الجانب شيئا خارجا عن حدود رسالته عليه السلام
ثم كان جزءا مما بعثه الله له وأوحى به اليه ؟ فاما ان المملكة النبوية
عمل منفصل عن دعوة الاسلام وخارج عن حدود الرسالة فذلك
رأى لا نعرف في مذاهب المسلمين ما يشاكله ولا تذكر في كلامهم ما يدل
عليه وهو على ذلك رأى صالح لان يذهب اليه ولا نرى القول به يكون
كفرا ولا الحادا وربما كان محمولا على هذا المذهب ما يراه بعض الفرق
الاسلامية من انكار الخلافة في الاسلام مرة واحدة . ولا يهولنك
ما نسمع أن للنبي صلى الله عليه وسلم عملا كهذا خارجا عن وظيفة الرسالة
وان ملكه الذي شيده هو من قبيل ذلك العمل الدنيوي الذي لا علاقة
له بالرسالة فذلك قول ان انكرته الاذن لان التشدق به غير مالوف في
نقطة المبدأ في قواعد الاسلام ونقطة الرسالة وروح التشريع وقاريخ النبي
عليه السلام كل ذلك لا يصح ادم رأيا كهذا ولا يستغظمه بل ربما وجد ما يصلح له
شعامة وسندا ولكنه على كل حال رأى نراه بعيدا »

والشيخ علي أخذنا من ص ٥٤ يقول « ان الجهاد كان مثالا من أمثلة
الشؤون الملكية فهو اذن في سبيل الملك لا في سبيل الدين » وأخذنا

من ص ٥٥ يقول « وهو على ذلك رأى صالح لان يذهب اليه ولا ترى القول به يكون كفراً ولا الحاداً » ثم قال بعد ذلك « فقواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي ﷺ كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستفظمه بل ربما وجد ما يصلح له دعاية وسنداً ولكنه على كل حال رأى زاه بعيداً »

فعلم من كلامه هذا أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي ﷺ كان في سبيل الملك ، لا في سبيل الدين ، ولا لا بلاغ الدعوة الى العالمين . وهذا أقل ما يؤخذ عليه في مجموعة نصوصه

على أنه لا يقف عند هذا الحد ، بل كما جواز أن يكون الجهاد في سبيل الملك ومن الشؤون الملكية جواز أن تكون الزكاة والجزية والغنائم ونحو ذلك في سبيل الملك أيضاً ، وجعل كل ذلك على هذا خارجاً عن حدود رسالة النبي ﷺ لم ينزل به وحي ولم يأمر به الله تعالى ومن حيث ان دفاع الشيخ علي بقوله « اننا قد استقصينا الكتاب - أيضاً فلم نجد ذلك القول فيه وربما كان استنتاجاً لم نمتد الى مقدماته » غير صحيح لان ما اتهم به نجده صريحاً في صحيفة ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ وفي ص ٥٥ حيث يقول « وهو على ذلك رأى صالح لان يذهب اليه ولا ترى للقول به يكون كفراً ولا الحاداً » وحيث يقول بعد ذلك « فقواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي ﷺ كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستفظمه بل ربما وجد ما يصلح له دعاية وسنداً » ومن حيث ان دفاع الشيخ علي بقوله « انه رأى من الآراء لم نرض

به ومذهب رفضنا آخر الامر أن نذهب اليه ، غير مطابق للواقع لانه -
 قال « وهو على ذلك رأي صالح لان يذهب اليه الخ ، وقوله بعد ذلك
 « ولكنه على كل حال رأى نراه بعيداً ، لا ينفعه فانه مع قوله وهو على
 ذلك رأى صالح لان يذهب اليه الى آخره . أسلوب تجوز لا أسلوب .
 ورفض ، يعرف ذلك من له إلمام بالمنطق وأساليب الكلام

وقال الشيخ على في دفاعه بعد ذلك « بل نحن قررنا ضد ذلك على
 خط مستقيم ص ٧٠ حيث قلنا : . . . وفي سبيل هذه الوحدة الاسلامية
 ناضل عليه السلام بلسانه وسنانه . وقلنا في ص ٧٨ : لا يرينك هذا
 الذي ترى أحياناً في سيرة النبي ﷺ فيبدو لك كأنه عمل حكومي ومظهر
 للملك والدولة فالك اذا تأملت لم تجده كذلك بل هو لم يكن الا وسيلة
 من الوسائل التي كان عليه ﷺ أن يلجأ اليها تثبيتاً للدين وتأيداً
 للدعوة وليس عجيباً أن يكون الجهاد وسيلة من تلك الوسائل »

• ودفاعه هذا لا يجدي . فانه زعم ان ما قاله هنا ضد لما اتهم به والواقع
 أنه ليس ضداً لانه ساقه محتملاً أن يكون نضاله وجهاده عليه
 الصلاة والسلام مما خرج عن حدود رسالته ﷺ وأن يكون جزءاً
 مما بعثه الله له وأوحى به اليه على الرأيين اللذين قررهما الشيخ على . فالتهمة
 الموجهة اليه باقية

والشيخ على بذلك لا يمنع أن يصادم صريح آيات الكتاب العزيز
 فضلاً عن صريح الاحاديث الصحيحة المعروفة ، ولا يمنع أن ينكر
 معلوماً من الدين بالضرورة .

قال الله تعالى : « فقاتل في سبيل الله » وقال تعالى « فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة » وقال تعالى « وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » . وقال تعالى « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » . وقال تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وقال تعالى في بيان مصارف الزكاة « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله » . وقال تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يمطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » وقال تعالى « واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللا رسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »

— ٣ —

ومن حيث انه زعم ان نظام الحكم في عهد النبي ﷺ كان موضع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة فقد قال في ص ٤٠ « لاحظنا أن حال القضاء زمن النبي ﷺ غامضة ومبهمة من كل جانب »

وقال في ص ٤٦ « كلما أمعنا كثيراً في حال القضاء زمن النبي ﷺ وفي حال غير القضاء أيضاً من أعمال الحكم وأنواع الولاية وجدنا إبهاماً في البحث يتزايد وخفاء في الأمر يشتد ، ثم لا تزال حيرة الفكر تنقلنا من لبس الى لبس ، وتزداد من بحث الى بحث ، الى أن ينتهي النظر بنا

الى غاية ذلك المجال المشتبه الخائر

وقال في ص ٥٧ « اذا كان رسول الله ﷺ قد أسس دولة سياسية أو شرخ في تأسيسها فلماذا خلت دولته اذاً من كثير من اركان الدولة ودعائم الحكم ؟ ولماذا لم يعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة ؟ ولماذا لم يتعدت الى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشورى ؟ ولماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من أمر النظام الحكومي في زمنه ؟ ولماذا ولماذا ؟ يريد أن نعرف منشأ ذاك الذي يبدو لناظر كأنه إبهام أو اضطراب أو نقص أو ما شئت فسمه في بناء الحكومة أيام النبي ﷺ وكيف كان ذلك وما سره »

وهذا تصريح من الشيخ علي بما يثبت التهمة
واذا كان قد اعترف ببعض أنظمة للحكم في الشريعة الاسلامية
فانه نقض الاعتراف وقرر أن هذه الانظمة ملحقة بالعدم
قال في ص ٨٤ « ربما أمكن أن يقال ان تلك القواعد والآداب
والشرائع التي جاء بها النبي ﷺ للأمم العربية ولغير الامم العربية أيضاً
كانت كثيرة وكان فيها ما يمس - الى حد كبير - اكثر مظاهر الحياة في
الامم فكان فيها بعض أنظمة للعقوبات وللجيش وللجهاد وللبيع والمداينة
والرهن والآداب الجلوس والمشي والحديث وكثير غير ذلك » ثم قال
« ولكنك اذا تأملت وجدت ان كل ما شرعه الاسلام وأخذ به النبي
المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل
من اساليب الحكم السياسي ولا من أنظمة الدولة المدنية ، وهو بعد

إذا جمعتهم لم يبلغ أن يكون جزءا يسيرا مما يلزم لدولة مدنية من أصول
سياسية وقوانين ،

ومن حيث انه قال في دفاعه انه ساق ذلك مساق الاعتراض على
من يقول ان النبي ﷺ كان صاحب حكومة وانه أخذ في رد الاعتراض
عقب توجيهه ، ولكنه رد الاعتراض بجوابين لم يرض واحد منهما
ص ٥٩ و ٦٣ فالتهمة باقية

وقد رضي لنفسه مذهباً بعد ذلك هو قوله « انما كانت ولاية
محمد ﷺ على المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم »
ص ٨٠ . وهذه هي الطريقة الخطيرة التي خرج اليها ، وهي انه جرد
النبي ﷺ من الحكم وقال : رسالة لاحكم ، ودين لادولة

وما زعمه الشيخ علي مصادم لصريح القرآن الكريم . فقد قال الله
تعالى « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله »
وقال تعالى « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء » وقال تعالى
« وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » وقال تعالى « فان
تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم
الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » ومعلوم ان الرد الى الله بالرجوع
الى كتابه العزيز والرد الى الرسول بالرجوع الى سنته ﷺ وقال تعالى
« اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام
دينا » والدين عند المسلمين ، اجاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله
في معاملة الخالق والمخلوق .

ومن حيث انه زعم ان مهمة النبي ﷺ كانت بلاغا للشرعية مجردا عن الحكم والتفويض فقد قال الشيخ على في ص ٧١ د ظ-واهر القرآن المجيد تؤيد القول بان النبي ﷺ لم يكن له شأن في الملك السياسي ، وآياته متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان ،

ثم عاد فأكد ذلك فقال في ص ٧٣ د القرآن كما رأيت صريح في أن محمدا ﷺ لم يكن من عمله شيء سوى ابلاغ رسالة الله تعالى الى الناس وانه لم يكلف شيئا غير ذلك البلاغ ؛ وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه ،

ولو كان الامر كما زعم هو لكان ذلك رفضا لجميع آيات الاحكام الكثيرة في القرآن الكريم ، ودون ذلك خبط القناد ؛

وقد قال الشيخ على في دفاعه انه قرر في مكان آخر من الكتاب بمراحنة لامواربة فيها أن للنبي ﷺ ساطانا عاما ، وانه فاضل في سبيل الدعوة بلسانه ولسانه

وهذا دواع لا يجدي اذ لو كان معنى ذلك الذي قرره في ص ٦٦ د ٧٠ كما أشار إليه ان عمل رسول الله ﷺ السماوي يتجاوز حدود البلاغ المجرد عن كل معاني السلطان لما كان سائفا أن يقول بعد ذلك في صفحة ١ ان آيات الكتاب متضافرة على ان عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان وانه يقول بعد ذلك في صفحة ٧٣

ان القرآن صريح في انه عليه الصلاة والسلام لم يكن من عمله شي غير ابلاغ رسالة الله تعالى الى الناس ولم يكلف شيئاً غير ذلك وليس عليه ان يأخذ الناس بما جاءهم به ولا ان يحملهم عليه

والواقع ان السلطان الذي اثبتته انما هو السلطان الروحي كما صرح به في مذكرة دفاعه حيث قال فيها « ان رسول الله ﷺ يستولى على كل ذلك السلطان لا من طريق القوة المادية واخضاع الجسم كما هو شأن الملوك والحكام ولكن من طريق الايمان به ايمانا قلبيا واخضوع له خضوعا روحيا » فكان دفاعه اثباتا للتهمة لا نفيها لها

على أنه قد نسب في ص ٦٥ و ٦٦ السلطان الى عوامل أخرى من نحو الكمال الخلقي والتميز الاجتماعي لا الى وحي الله وآيات كتابه الكريم كما أنه جعل الجهاد في موضع آخر من كتابه وسيلة كان على النبي صلى الله عليه وسلم أن يلجأ اليها لتأييد الدعوة ولم يذنبه الى وحي الله وأمره .

وكلام الشيخ على مخالف اصریح كتاب الله تعالى الذي يرد عليه
رغمه ويثبت أن مهمته ^{عليه} تجاوزت البلاغ الى غيره من الحكم والتفويض
فقد قال الله تعالى « انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما
أراك الله » وقال تعالى « وأن أحكم بينهم بما أنزلنا » ولا تتبع أسوأهم
واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما نزلنا بك من آياتنا « وقولنا « أمت
بما أنزل الله من كتاب وأمرنا لا نعبدكم ولا نعبد آلهة من دونه »
من أموالهم صدقة لأهلهم وذرئهم » وقولنا « وقولنا لا تعبدوا

لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، وقال تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون بدین الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغون » وقال تعالى « فقاتل في سبيل الله » وقال تعالى « يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال » وقال تعالى « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » وقال تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اتعتلوا فاصلحوا بينهما فإن بنت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي إلى أمر الله »

وكلام الشيخ على مخالف أيضاً لصريح السنة الصحيحة فقد روى البخاري في صحيحه أنه عليه السلام قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام » وروى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه أتى النبي عليه السلام برجل قد شرب فقال اضربوه . وروى عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن قريشا أتهمهم المرأة الخزومية التي سرقت وقالوا من يكلم رسول الله عليه السلام ومن يجترئ عليه إلا إسماعية حب رسول الله عليه السلام فكلم رسول الله عليه السلام فقال : « اتشفع في حد من حدود الله . ثم قام فخطب فقال يا أيها الناس إنما ضل من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد . وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها »

فهل يجوز أن يقال بعد ذلك في محمد ﷺ أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان وأنه لم يكلف أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه ؟

وهل يجوز أن يقال بعد ذلك في القرآن الكريم أنه صريح في أنه ﷺ لم يكن من عمله شيء غير ابلاغ رسالة الله الى الناس وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه ؟

- ٥ -

ومن حيث أنه انكراجماع الصعابة على وجوب نصب الامام وعلى أنه لا بد للامة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا . فقد قال في ص ٢٢ « أما دعوى الاجماع في هذه المسألة - وجوب نصب الامام - فلا نجد مساعدا لقبولها على أى حال ، ومحال اذا طالبنا بالبرهان . على اننا مثبتون لك فيما يلي ان دعوى الاجماع هنا غير صحيحة ولا مسموعة سواء أرادوا بها اجماع الصعابة وحدهم أم الصعابة والتابعين أم علماء المسلمين أم المسلمين كلهم بعد أن نهد لهذا تهيدا »

ادعى الشيخ على في ذلك التهديد أن حظ العلوم السياسية في العصر الاسلامي كان سيئاعلى الرغم من توافر الدواعي التي تحمل على البعث فيها وأهمها ان مقام الخلافة منذ زمن الخليفة الاول كان عرضة للخارجين عليه ، غير ان حركة المعارضة كانت تضعف وتقوى . ثم ساق .

بعض أمثلة يؤيد بها ما يدعيه من أن الخلافة كانت قائمة على السيف والقوة لا على البيعة والرضا .

ولو سلم للشيخ على ذلك جدلاً لما تم له ما يزعمه من انكار اجماع الصحابة على وجوب نصب امام للمسلمين . فان اجماعهم على ذلك شيء واجماعهم على بيعة امام معين شيء آخر . واختلافهم في بيعة امام معين لا يقدح في اتفاقهم على وجوب نصب الامام ، أي امام كان . وقد ثبت اجماع المسلمين على امتناع خلو الوقت من امام . وتقل الينا ذلك بطريق التواتر فلا سبيل الى الانكار

وقد اعترف الشيخ على في دفاعه بأنه ينكر الاجماع على وجوب نصب الامام بالمعنى الذي ذكره الفقهاء وقال عن نفسه انه يقف في ذلك في صف جماعة غير قليلة من أهل القبلة (يعني بعض الخوارج والاصم) وهو دفاع لا يبرئه من انه خرج على الاجماع المتواتر عند المسلمين وحسبه في بدعته انه في صف الخوارج لا في صف جماهير المسلمين ؛ وهل وقوفه في صف الخوارج الذين خالفوا الاجماع بعد انمقاده يسوغ له ان يخرج على اجماع المسلمين ؟

قل في المواقف وشرحه « تواتر اجماع المسلمين في الصدر الاول بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على امتناع خلو الوقت عن خليفة وامام ، حتى قال ابو بكر رضي الله عنه في خطبته المشهورة حين وفاته عليه السلام « ألا ان محمداً قد مات ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به » فبادروا لتكمل الى قبوله ولم يقل أحد لا حاجة الى ذلك بل اتفقوا عليه

وقالوا ننظر في هذا الامر . وبكروا الى سفينة بني ساعدة وتركوا له
أعم الاشياء وهو دفن رسول الله ﷺ . واختلافهم في التمييز لا يقدح
في ذلك الاتفاق ولم يزل الناس على ذلك في كل عصر الى زمننا هذا .
من نصب امام متبع في كل عصر ،

وقد روى مسلم في صحيحه حديث حذيفة وقد جاء فيه أن النبي
ﷺ قال « تلزم جماعة المسلمين وامامهم . قلت فان لم يكن لهم امام ؟
قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك
الموت » وروى مسلم أيضاً أن النبي ﷺ قال « من خلع يداً من طاعة لى
الله يوم القيامة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة
جاهلية » وروى مسلم أيضاً عن رسول الله ﷺ أنه قال : « كانت بنو
اسرائيل تسوسهم الانبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وانه لا نبي بعدى
وستكون خلفاء فتكثر . قالوا : فأتأمرنا ؟ قال : فوا بيعة الاول
فالاول وأعطوهم حقهم فان الله سألهم عما استرعاهم » وروى مسلم
أيضاً عن النبي ﷺ انه قال « انما الامام مُجَنَّة يقا تل من ورائه ويتقى به
فان أمر بتقوى الله عز وجل وعدل كان له بذلك أجر وان أمر بغيره
كان عليه منه » .

ومن حيث أنه أنكر أن القضاء وظيفة شرعية فقد قال في ص ١٠٣
« واخلافه ليست في شيء من الخطط الدينية كلا ولا القضاء ولا غيرهما

من وظائف الحكم ومراكز الدولة وانما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها وانما تركها لنا نرجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الامم وقواعد السياسة .

وكلام الشيخ على في دفاعه يقضى بأن الذين ذهبوا الى أن القضاء وظيفة شرعية جعلوه متفرعا عن الخلافة فن أنكر الخلافة أنكر القضاء

وكلامه غير صحيح فالتقضاء ثابت بالدين على كل تقدير تمسكا بالادلة الشرعية التي لا يستطيع نقضها . وقد ذكرنا فيما تقدم كثيرا من الآيات والاحاديث في الحكم والقضاء . وسنذكر شيئا من ذلك فيما يأتى

وقال الشيخ على في دفاعه « ان الذى أنكر أنه خطة شرعية انما هو جعل القضاء وظيفة ممينة من وظائف الحكم ومراكز الدولة واتخاذها مقاما ذا أنظمة ممينة وأساليب خاصة »

وهو دفاع غير صحيح فان عبارته في صفحة ١٠٣ فيها انكار ان القضاء نفسه خطة دينية . وقد زعم أنه خطة سياسية صرفة لا شأن بالدين فيها .

وقد نقل عن ميزان الشعراني في دفاعه « ان الامام أحمد في أظهر رواياته يرى أنه — أى القضاء — ليس من فروض الكفايات ولا يجب على من تعيز له الدخول فيه وان لم يوجد غيره »

وهذا دفاع عن القضاء نفسه . وبذلك تبين أيضاً أنه قد أنكر
أن القضاء نفسه وظيفة شرعية لاجل القضاء وظيفة معينة من وظائف
الحكم ومراكز الدولة واتخاذها مقاماً ذا أنظمة معينة وأساليب خاصة
فلزمته التهمة

واستناده الى ما نقله الشمراني في ميزانه عن الامام أحمد استناد
لا ينفعه فان الذي حرد من ميزان الشمراني انما هو الى باب ما يحرم من
النكاح وقد ذكر ذلك الشمراني نفسه في ص ٨ من الجزء الاول من
الليزان وكتاب الاقضية واقع بعد ذلك بسبعة عشر كتاباً فكتاب
الاقضية في ميزان الشمراني لم يحرد حتى يكون ما فيه مستنداً
عحيحاً

وقال صاحب (الاشاعة في أشرار الساعة) ان الشمراني لم يحرد
ميزانه في حياته وانه قال : لا أحل لاحد أن يروى هذا الكتاب
عنى حتى يمرضه على علماء المسلمين ويجزوا ما فيه . انتهى كلامه .
والمعروف في كتب الحنابلة ان لقضاء من فروض الكفايات
راجع ص ٢٥٨ من الجزء الرابع من المنتهى وص ٩٦٧ من الانقاع
(ص ٥٨٩ من المنتهى) وقد ذكر محشيه عند قوله « وهو فرض كفاية »
ان ذلك هو المذهب وذكر قولاً عن الامام أحمد بأن القضاء سنة
فاذا لم يكن قضاء غرض كفاية عنه الامام أحمد فهو سنة عند
المسنون من الخطوط الشرعية

فأزعمه الشيخ علي من إنكار أن القضاء وظيفة شرعية وتحت

دينية باطل ومصادم لآيات الكتاب العزيز . قال الله تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » . وقال تعالى : « فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم مما جاءك من الحق » وقال تعالى « انا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أرك الله » وقال تعالى « ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »

- ٧ -

ومن حيث أنه يزعم ان حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده رضى الله عنهم كانت لا دينية فقد قال في ص ٩٠ « طبيعي ومعقول الى درجة البداهة ألا توجد بعد النبي ﷺ زعامة دينية . وأما الذى يمكن أن يتصور وجوده فانما هو نوع من الزعامة جديد ليس متصلا برسالة ولا تنمسا على الدين ، هو ادأ نوع لا ديني »

وهذه جرأة لا دينية فان الطبيعي والمعقول عند المسلمين الى درجة البداهة ان زعامة أبي بكر رضى الله عنه كانت دينية ، يعرف ذلك للمسلمون سلفهم وخلفهم ، جيلا بعد جيل . ولقد كانت زعامته على أساس (أنه لا بد لهذا الدين ممن يقوم به) وقد انعقد على ذلك اجماع الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، كما سبق

ودفاع الشيخ على بأن النى يقضيه - من أن زعامة أبي بكر

لا دينية - انها لا تستند الى وحي ولا الى رسالة مفضحة موقع في
الاسف فان أحدا لا يدوم أن أبا بكر رضى الله عنه فان نبيا وحي اليه
حتى يعنى الشيخ على بدفع هذا التوهم

لقد بايع أبا بكر رضى الله عنه جماهير الصحابة من أنصار
ومهاجرين على أنه القائم بأمر الدين في هذه الامة بعد نبيها محمد ﷺ
فقام بالامر خير قيام . ومثله في هذا بقية خلفاء الراشدين

وان ماوصم به الشيخ علي أبا بكر رضى الله عنه من أن حكومته
لادينية لم يقدم على مثله أحد من المسلمين ، فانه حسب

ولكن الذى يطمئن في مقام النبوة يسهل عليه كثيرا أن يطمئن
في مقام أبي بكر واخوانه الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين



ومن حيث انه علاوة على ما ذكر يقف الشيخ علي في ص ٣٤
و ٣٥ من المسلمين موقف الطاعن على دليلهم الدينى والخارج على اجماعهم
المتواتر الذى انعقد على شكل حكومتهم الدينية أو موقف المجيز
امين اقامة حكومة بلشفية . وكيف ذلك والدين الاسلامي في
جلته وتفصيله يحارب البلشفية لان البلشفية فتنة في الارض وفساد
كبير : لقد وضع الدين الاسلامي أنظمة لأموارث يابجا اليها أحيانا غير
المسلمين لما فيها من الرحمة والعمل وأرجب على المسلمين مقادير من
الصدقات تؤخذ من اغنيائهم فتدفع الى فقراءهم . وأسونا باقامة حكومة

الدينية العادلة التي تحفظ لكل ذي حق حقه ولكل عامل ثمرة عمله .
 وجعل للدماء والاعراض والاموال حرمة لا يجوز انتهاكها وضرب على
 أيدي المفسدين في الارض . وحسبنا في ذلك أن تقول ان الفلسفية
 تهدم نظام المجتمع الانساني وتضع حكمة الله في جعل الناس درجات
 ينتفع بعضهم من بعض قال الله تعالى « نحن قسمنا بينهم معيشتهم في
 الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا
 سخريا »

ومن حيث ان الشيخ عليا يقول في ص ١٠٣ « لاشيء في الدين
 يمنع المسلمين أن يسابقوا الامم الاخرى في علوم الاجتماع والسياسة
 كلها وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا له واستكانوا اليه . وان
 يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما انتجت العقول
 البشرية وأمن ما دلت تجارب الامم على انه خير أصول الحكم » ومعلوم
 ان أصول الحكم ومصادر التشريع عند المسلمين انما هي كتاب الله
 تعالى وسنة رسوله ﷺ واجماع المسلمين . وليس هناك للمسلمين
 خير منها . والشيخ على يطلب أن يهدموا ما بنوه على هذه الاصول
 من نظام حكومتهم (العتيق) ويطلب اليهم أن يبنوا حكومتهم
 وشئونهم الدينية والدنيوية على أصول خير من أصولهم يحدونها عند
 الامم غير الاسلامية . فكيف يبيع دين الاسلام للمسلمين أن
 يهدموا ؟

ومن حيث انه يزعم في ص ٨٣ و ٨٤ ان النبي ﷺ لم يغير شيئا من أساليب الحكم عند أي أمة أو قبيلة في البلاد العربية وانما تركهم وما لهم من فوضى أو نظام ؛ وهذا طعن صريح على محمد ﷺ بانه لم يرسل لسعادة الناس في دينهم ودنياهم ، وطعن صريح على كتاب الله تعالى بانه غير واف بما يلزم في الشؤون الاجتماعية . وقد قال الله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين . وقال تعالى « ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحمل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون » . وقال تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » .

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن التهم الموجهة ضد الشيخ علي عبد الرازق ثابتة عليه وهي مما لا يناسب وصف العالمية وفاقاً للمادة (١٠١) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ونصها :
 « اذا وقع من أحد العلماء أيا كانت وظيفته أو مهنته مالا يناسب وصف العالمية يحكم عليه من شيخ الجامع الأزهر باجماع تسعة عشر عالماً من هيئة كبار العلماء المنصوص عليه في الباب السابع من هذا » .

القانون باخراجه من زمرة العلماء . ولا يقبل الطعن في هذا الحكم
ويترب على الحكم المذكور محواسم المحكوم عليه من سجلات
الجامع الازهر والمعاهد الاخرى وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته
في أى جهة كانت وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت
أو غير دينية »

فبناء على هذه الاسباب

حكمتنا نحن شيخ الجامع الازهر باجماع أربعة وعشرين عالما
معنا من هيئة كبار العلماء بأخراج الشيخ على عبد الرازق أحد علماء
الجامع الازهر والقاضى الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية
ومؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » من زمرة العلماء
صدر هذا الحكم بدار الادارة المامة للمعاهد الدينية في يوم
الاربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ (١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥)

شيخ الجامع الازهر

حكم

مجلس تأديب قضاة المحاكم الشرعية
في وزارة الحفانية

بفعل الشيخ على عبد الرازق
من القضاء الشرعي

حكم مجلس التأديب

بوزارة الحفانية

بجلسة تأديب قضاة المحاكم الشرعية بوزارة الحفانية ببولكنى فى
يوم الخميس ٢٩ صفر سنة ١٣٤٤ - ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ الساعة
العاشرة وثلاث صباحاً تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي على ماهر باشا
وزير الحفانية بالنيابة ، وبحضور كل من حضرات أصحاب
الفضيلة الشيخ عبد الرحمن قرآنة مفتى الديار المصرية، وحضرة صاحب
الفضيلة الشيخ احمد العطار نائب المحكمة العليا الشرعية وحضرتى الشيخ
محمد مخلوف رئيس التفتيش الشرعى ، والشيخ عبد الجليل عشوب
مفتش المحاكم الشرعية أعضاء ، وحضرة احمد محمد حسن افندي مدير
ادارة مكتب وزير الحفانية

صدر الحكم الآتى فى قضية تأديب الشيخ على عبد الرازق :

(المجلس)

« بعد ان طرأ على قرار هيئة كبار العلماء الصادر بتاريخ ٢٢
محرم سنة ١٣٤٤ المرافق ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥
وهو ان اصحاب المراسل من الشيخ طى عبد الرزق لمعالى وزير
الحفانية بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ الذى يبين فيه أرجحه بفاعه

« ومن حيث إن المتهم قد أعلن قانونا بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ للعضور امام هذا المجلس ولم يحضر

« وبما ان فضيلة شيخ الجامع الازهر ومعه أربعة وعشرون عالما من هيئة كبار العلماء قضوا بالاجماع في ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ الموافق ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ باخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء بسبب ما أذاعه في كتابه « الاسلام واصول الحكم »

« وبما أن المادة الاولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ انخاص بالجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ترتيب على هذا الحكم طرد المحكوم عليه من كل وظيفة ، وقطع مرتباته في أية جهة كانت

« وبما أن مجلس تأديب القضاة الشرعيين (المنصوص عنه في قرار وزير الحقانية الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩١٢) وهو الذي يملك عزل القضاة الشرعيين بصفة نهائية ، هو كذلك بطبيعة الحال الجهة المنوط بها تنفيذ مثل هذا الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء

« وبما أنه يلزم البدء بتعرف وتحديد ماهية ما لمجلس التأديب من السلطة حين ينمقد لتنفيذ الحكم الصادر تطبيقا للمادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية لمعرفة ما اذا كان مجلس التأديب مختصا بالنظر في موضوع التهمة ، وبالفصل فيما اذا كان الحكم الصادر فيها من هيئة كبار العلماء صحيحا أو غير

صحيح ، وفيما اذا كان العالم الذي حوكم قد ارتكب بالفعل أمرا يوقعه تحت طائلة القانون ، أو أن هنالك تجاوزا في التطبيق القانوني
 « وبما انه من المسلم الذي لا ريب فيه أن مجلس التأديب لا يملك شيئا مما تقدم إذ من المبادئ العامة المقررة : ان الهيئات القضائية المختلفة تعتبر في الدولة على حد سواء ، وليس بينها في دوائر اختصاصها أي تفاوت في الاعتبار

« وبما أن الفقرة الثانية من المادة الاولى بعد المائة الآنف ذكرها تنص على أن الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء لا يقبل الطعن ، فيلزم من هذا أنه ليس لأية سلطة قضائية أن تلغيه أو تبحث عن صحته ، كما يلزم منه أن سلطة مجلس التأديب مقصورة حتما على النظر فيما يترتب على حكم هيئة كبار العلماء من النتائج القانونية

﴿ عن الاختصاص ﴾

« وبما أن الدفع بعدم اختصاص هيئة كبار العلماء بالنظر في موضوع كتاب « الاسلام وأصول الحكم » مبناه أن عبارة « ما لا يناسب وصف العالمية » الواردة في المادة الاولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ لا تتناول إلا الافعال الشائنة التي تمس كرامة العالم ، كالفسق وشرب الخمر ، واليسر ، وما أشبه ذلك مما يتعلق بالسلوك الشخصي . وان هذه العبارة لا يمكن أن تمتد إلى الخطأ في الابحاث العلمية الدينية

« وبما أن هذا الدفع على فرض صحته وقبوله لا يضمن في اختصاص هيئة كبار العلماء ، وليس له من نتيجة سوى ما قد يفهم من أن حكم الهيئة خطأ في تطبيق القانون . أما اختصاص الهيئة فلا يضمن فيه ، لأن الشيخ على عبدالرازق كان من العلماء ، ولأن الفعل الذي حوكم من أجله مما قد يقع من العلماء ويتصل بهم ، ولأن القانون أجاز لهيئة كبار العلماء محاكمة العالم أياً كانت وظيفته أو مهنته

« وبما أنه على فرض وقوع خطأ في التطبيق القانوني ، فليس من اختصاص أية سلطة أخرى أن تنظر فيه .

« على أنه ليس ثمة ما يدل على وقوع خطأ في تطبيق القانون ، لأن عبارة « مالا يناسب وصف العالمية » جاءت عامة مطلقة من كل قيد بحيث لا يمكن قصرها على السلوك الشخصي ، فضلاً عن أن وصف العالمية يفترض بذاته فوق السلوك الشخصي كفاية علمية خاصة ، وعقيدة معينة . ولا شك أن هيئة كبار العلماء هي المختصة دون غيرها . بالفصل فيما إذا كانت هذه العقيدة مطابقة أو غير مطابقة للدين ، وفيما إذا كان صلاحها قد ارتكب أو لم يرتكب مالا يناسب وصف العالمية

« يؤيد ما تقدم أن هيئة كبار العلماء ليست هيئة مدنية ، ولا مجرد هيئة أخلاقية حتى يقصر عملها على مراقبة السلوك الشخصي للعلماء ، وإنما هي قبل كل شيء هيئة دينية الغرض من تكوينها رعاية أصول

الدين ومبادئه ، وصياتها من كل عبث

« وبما أنه مسلم فوق ذلك ان لكل جماعة ناموسا خاصا ، وحقا مقررًا يجيز لها ان تطرد من هيئتها كل عضو ترى انه غير لائق بها . وهذا الحق الطبيعي ثابت لها بدون احتياج الى نص وضعى بقرره . ويبنى على ذلك أن هيئة كبار العلماء يصح لها أن تخرج أي عالم من زمرة العلماء ولو لم يكن ثمة قانون ينص على ذلك

وبما انه لا معنى كذلك للاحتجاج بالمواد ١٢ و ١٤ و ١٦٧ من الدستور لان المادة ١٢ التى تنص على أن « حرية الاعتقاد مطلقة » والمادة ١٤ التى تنص على أن « حرية الرأى مكفولة . . . فى حدود القانون » لاتفيدان سوى أن لكل انسان الحق فى أن يعتنق الدين الذى يريده ، أو يكون لنفسه الاعتقاد الذى يرضاه ، أو يعرب عن رأيه بالقول ، أو الكتابة أو التصوير بدون أن يتعرض للعقاب بسبب اعتناقه دينًا من الاديان ، أو يثبت عن رأى من الآراء مادام أنه لم يخرج عن حدود القانون

وبعبارة أخرى : لاتفيد هاتان المادتان سوى أن كل إنسان له أن يتمتع بحقوقه الوطنية ، كحق الترشيح للانتخاب أو التصويت فيه مهما كان دينه أو مذهبه أو رأيه ، وهذا لا ينافى أن الحكومة مثلاً لها أن تفصل من خدمتها كل وظيفى يرتكب أمورا معينة ، ولهذا قيدت المادة ١٤ من الدستور حرية الرأى بأنها الحرية المستعملة فى حدود

القانون

« ويلزم مما تقدم ان الذي حظره الدستور انما هو المحاكمة الجنائية أو الحرمان من الحقوق الوطنية بسبب اعتناق دين أو عقيدة ما . أما صفة العالم أو صفة الموظف فلا مانع من أن تكون محلًا لتقنين خاص ، وهذا التقنين لا يتعارض مع الدستور في شيء ما .

« وبما أنه لا صحة للقول بأن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى بعد المائة ، وهي المادة السابق الإشارة إليها ، والنصوص فيها على العقوبات التبعية قد نسخها الدستور ، لأن الدستور قد نص في المادة ١٦٧ على استمرار العمل بالقوانين والراسيم والأوامر واللوائح والقرارات ، مادام نفاذها متفقًا مع المبادئ المقررة فيه . وظاهر أن قانون الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لا يوجد فيه ما يخالف تلك المبادئ كما سبق بيانه

« وفوق ذلك فما دامت الوظيفة التي يشغلها الشيخ على عبد الرازق من وظائف العلماء أي وظيفة دينية ، فهي لذلك لا تحمل إلا لمن كان مقرراً له بأنه من رجال الدين

« وبما أن المجلس يرى ان يقرر اثبات عزل الشيخ على عبد الرازق من اليوم الذي صدر فيه قرار هيئة كبار العلماء باخراجه من زمرة العلماء

فلهذه الاسباب

«قرر المجلس باجماع الآراء اثبات فصل الشيخ على عبد الرازق
المذكور من وظيفته اعتبارا من يوم ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ (١٢ اغسطس
سنة ١٩٢٥) مع مراعاة عدم حرمانه من حقه في المكافأة

رئيس المجلس

على ماهر باشا
وزير الحفاية بالاية

الاعضاء

الشيخ أحمد المطار

نائب المحكمة العليا الشرعية

الشيخ عبد الرحمن قرآنة

مفتي الديار المصرية

الشيخ عبد الجليل عشوب

مفتش المحاكم الشرعية

الشيخ محمد مخلوف

رئيس التفتيش الشرعي

